مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد (21) – العدد (01) (جوان، 2020)- ص 297- 320
ISSN 1111-5149 /E.ISSN 2430-2588

# دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي ـ تجربة مملكة البحرين ـ

# The Role of the Financial Technology Industry in Promoting Digital Financial Inclusion in the Arab World : Experience of the Kingdom of Bahrain

صليحة فلاق[1](جامعة الشلف) s.fellag@univ-chlef.dz
سامية شارفي (جامعة الشلف) s.charfi@univ-chlef.dz



| تاريخ الاستلام | 09-09-2019 | تاريخ القبول | 26-02-2020 |
|---|---|---|---|



**ملخص:**

عرفت هذه الدراسة إلى توضيح دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال عرض تجربة مملكة البحرين في إرساء دعائم الشمول المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن مملكة البحرين قد حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي، ويرجع ذلك لجهود مصرف البحرين المركزي، في إنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، والتي تقوم بتحديد استراتيجيات الاستفادة من التكنولوجيا الناشئة، إضافة إلى إصدار التعليمات الخاصة بمنصات التمويل الجماعي، وتطوير نظام الدفع الإلكتروني، مما ساهم في تطوير القطاع المالي وتحقيق تقدم في مؤشرات الشمول المالي.

**الكلمات مفتاحية:** شمول مالي، خدمات مالية، تثقيف مالي، ادخار، تكنولوجيا مالية.

**Abstract:**

This study aimed to clarify the role of the financial technology industry inpromoting digital financial inclusion, which contributes to financial stability andsupport the pathof economic and social development, by showing the experienceof the Kingdom ofBahrain in establishing the foundations of financial inclusion. The study concluded that the Kingdom of Bahrain was able to achievesignificant progress in the indicators of digital financial inclusion, due to theefforts of the Central Bank of Bahrain, through the establishment of a specializedunit in the field of financial technology and innovation, which develops strategiesto make effective useof emerging technology and issuing instructions forcrowd funding platforms Inaddition to the development of electronic paymentsystem, which contributed to the development of the financial sector and progressin the indicators of digital financial inclusion.

**Keywords**: Financial inclusion; financial services; financial education; savings; financial technology.

1المؤلف المراسل

## مقدّمة:

تعتبر التكنولوجيا المالية ثورة في الاقتصاد العالمي، حيث تساهم في تسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية، وقد شهدت انتشارا ونمواً كبيرين من خلال نشاط شركاتها في مختلف دول العالم، إذ ظهر جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية ومقدمي الحلول الرقمية والتي ساهمت في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية كحلول الدفع الرقمية، وتحويل الأموال، والتمويل الجماعي، وغيرها من المنتجات الرقمية.

وفي ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية، شهد الاستثمار في التكنولوجيا المالية زيادة كبيرة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق استثمارية في هذا المجال من خلال منصة الإقراض عبر الأنترنت "Lending Point" وتطبيق لوائح الخدمات المصرفية، كما تعتبر هونغ كونغ وسنغافورة ثاني أكبر مساهم في التكنولوجيا المالية، ونظراً لأهمية التكنولوجيا المالية التي لا تقتصر على تحسين خدمة العملاء، بل تساهم في تعزيز الشمول المالي ودعم الاستقرار المالي؛ اهتمت البنوك المركزية العربية بتفعيل التكنولوجيا المالية، الأمر الذي نتج عنه ظهور عدد من شركاتها في الوطن العربي.

إذ تعتبر مملكة البحرين من بين الدول التي اهتمت بتعزيز الشمول المالي من خلال تفعيل التكنولوجيا المالية، وقد حققت تقدماً مهماً في هذا المجال، حيث يعد مركز خليج البحرين للتكنولوجيا المالية من أهم إنجازات مملكة البحرين في مجال التكنولوجيا المالية، كما يعتبر أكبر مركز مخصص للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وانطلاقاً مما سبق نطرح الإشكالية الآتية:

كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وماهي آليات تفعيلها في مملكة البحرين ؟

**أهمية الدراسة:** يعد البحث في الموضوع محاولة منا للفت الانتباه حول أهمية التكنولوجيا المالية ودورها في إرساء الشمول المالي، مما يسمح بتحقيق الاستقرار المالي، إضافة إلى عرض تجربة مملكة البحرين في مجال تعزيز الشمول المالي، وعرض الإنجازات التي حققتها، حيث يعد خليج البحرين للتكنولوجيا المالية أكبر مركز مخصص للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

**أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

التعرف على أهمية التكنولوجيا المالية وواقعها في العالم العربي؛

- توضيح أهمية واقع الشمول المالي في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في إرسائه؛
- عرض المجهودات التي يبذلها مصرف البحرين المركزي لتعزيز الشمول المالي، بالنظر لما حققته مملكة البحرين من تقدم في مؤشرات الشمول المالي.

**منهج الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الوصفي التحليلي بغرض توضيح دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مما يسهم في الرفع من أداء القطاع المالي وتحقيق استقراره، إضافة إلى عرض تجربة مملكة البحرين في تفعيل صناعة التكنولوجيا المالية، وإرساء دعائم الشمول المالي، وأهم الإنجازات المحققة في هذا المجال.

**الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية والشمول المالي، ومن خلال اطلاعنا على البعض من هذه الدراسات اخترنا التي لها علاقة مباشرة بموضوع بحثنا وهي كالآتي:

- دراسة للباحثتين وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور (2018) بعنوان: توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، حاول الباحثان من خلال دراستهما إعطاء مفهوم حديث يتعلق بالتكنولوجيا المالية المستقطبة للشركات الناشئة، التي أصبحت تنافس المؤسسات المالية والبنوك باعتمادها لتقديم خدمات مالية متميزة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الشركات الناشئة تواجه عدة تحديات كعامل الأمن، سرية المعلومات والمعلومات الإلكترونية المخادعة، ورغم إخفاق كل الشركات الناشئة في أن تحل محل المصارف إلا أنها قد حظيت بدعم أكبر مؤسسات العالم.

- دراسة للباحثة سعيدة حرفوش (2019) بعنوان: التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. حاولت الباحثة من خلال دراستها توضيح واقع التكنولوجيا المالية من خلال عرض ما حققته من استثمارات عالمية بعد الأزمة المالية العالمية، وتشخيص واقع المشاريع الناشئة في هذا المجال بالعالم العربي، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة لكون التكنولوجيا المالية توفر كل أنواع الخدمات المالية التقليدية ولكن بأسلوب مغاير أكثر تطورا وسرعة، كما تم التوصل إلى أنه رغم الانتشار الذي

عرفته التكنولوجيا المالية في العالم إلا أن العالم العربي لا يزال متأخراً في هذا المجال، إذ يحتاج لضرورة توفير البيئة المناسبة وتطوير البنية التحتية للقطاعات المالية في الدول العربية من أجل تفعيل دور التكنولوجيا المالية في دعم مسار التنمية الاقتصادية.

- دراسة للباحث Peterson K. Ozili (2018) بعنوان: Impact of digital finance on financial inclusion and stability. تناول الباحث من خلال دراسته انعكاسات التمويل الرقمي على الشمول المالي، ودوره في تحقيق استقرار النظام المالي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الشمول المالي له أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدمي الخدمات المالية ومقدمي التمويل الرقمي إضافة إلى الحكومات والاقتصاد، غير أنه يواجه عدة تحديات تتعلق بالتمويل الرقمي، حيث توجد فجوة بين توافر التمويل وسهولة الوصول إليه، مما يتطلب ضرورة مواكبة التطور السريع للخدمات المالية الرقمية، والبحث عن آليات لتحقيق الشمول المالي المستدام.

- دراسة للباحثتين MeldinaKokorovićJukan, Amra Softić (2016) بعنوان: Comparative Analysis Of Financial Inclusion In Developing Regions Around The World. تناول الباحثان من خلال دراستهما تحليلاً لواقع الشمول المالي في الدول النامية، وقد توصل الباحثان من خلال دراستهما لأهمية الشمول المالي، حيث يعد من أهم القضايا العالمية التي تشغل تركيز صناع القرار في دول العالم، وبغرض تعزيز الشمول المالي لا بد من نشر الثقافة المالية وتحفيز العملاء على استخدام المنصات الرقمية الخاصة بالمعاملات المالية، إضافة إلى تطوير الخدمات المالية بما يتناسب مع حاجات العملاء وقدراتهم المالية، وذلك بغرض تعميم الخدمات المالية على جميع فئات المجتمع.

- دراسة للباحث Akhil Damodaran (2013) بعنوان: Financial Inclusion Issues and Challenges. حاول الباحث من خلال دراسته توضيح أهم التحديات التي تعيق انتشار الشمول المالي في الهند وقد توصل لعدة نتائج أهمها أن الشمول المالي له دور فعال في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الهند، حيث يسهم في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، خاصة في ظل عدم تمكن شريحة مهمة من فئات المجتمع في الهند من الحصول على خدمات مالية، وقد قام الباحث باستخلاص مجموعة من الإجراءات لتفعيل وتعزيز الشمول المالي في الهند أهمها: زيادة عدد فروع البنوك في المناطق النائية، وضرورة تركيز البنوك على جودة المنتجات التي

تتناسب مع احتياجات المجتمع وأن تكون بأسعار معقولة، من أجل ضمان تعميم الخدمات المالية لذوي الدخل المحدود من فئات المجتمع.

**أقسام الدراسة:** للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول- الإطار النظري للتكنولوجيا المالية وواقعها عالمياً وعربياً؛

المحور الثاني- الشمول المالي في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في إرسائه؛

المحور الثالث- تجربة مملكة البحرين في تفعيل التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي.

## المحور الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية وواقعها عالمياً وعربياً.

في ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية، ازداد اهتمام مختلف دول العالم بالتكنولوجيا المالية، حيث أصبحت ضرورة ملحة باعتبارها دعامة لإرساء وتعزيز الشمول المالي. وفيما يأتي سنتناول عرضاً لمفهوم التكنولوجيا المالية وواقعها عالمياً وعربياً.

### أولاً-مفهوم التكنولوجيا المالية:

### 1- تعريف التكنولوجيا المالية:

حسب مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية هي: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية. وتظهر الابتكارات المالية في العديد من جوانب التمويل: مدفوعات التجزئة والجملة والبنية التحتية للأسواق المالية وإدارة الاستثمار، التأمين، توفير الائتمان، وزيادة رأس المال" (بنية و عليوش قربوع، 2018، صفحة 39)؛

حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن: "الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات

المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية" (زواويد و حجاج، 2018، صفحة 64)؛

وتعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية بأنها: "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية" (عبد الرحيم و بن قدور، 2018، صفحة 14)؛

في حين يرى اتحاد المصارف العربية بأن التكنولوجيا المالية تسمح بتغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي (اتحاد المصارف العربية، 2018).

**2- خصائص التكنولوجيا المالية:** تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي (بن علقمة و سائحي، 2018، الصفحات 92-93):

- الوصول لكل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛
- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل السلع والخدمات؛
- تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة؛
- السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات؛
- سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

## ثـانياً- النشاط العالمي والعربي لشركات التكنولوجيا المالية:

### 1- النشاط الاستثماري العالمي في التكنولوجيا المالية:

نوضحه من خلال الشكل الموالي:

**الشكل رقم 1: النشاط الاستثماري العالمي في التكنولوجيا المالية**

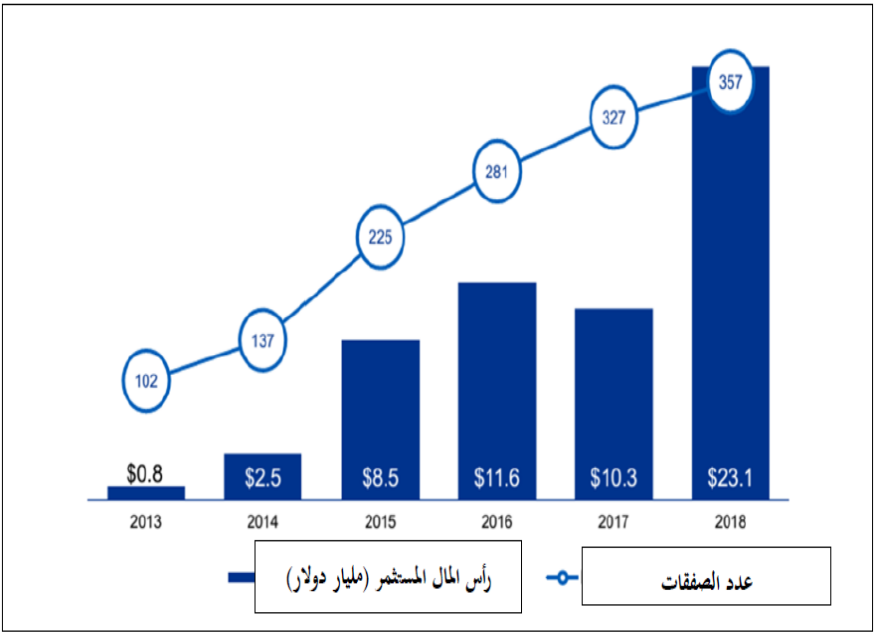


**Source: KPMG(13 February 2019) , The Pulse of Fintech 2018, Biannual global analysis of investment infintech, P15, online:**
https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/xx/pdf/2019/02/the-pulse-of-fintech-2018.pdf

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن النشاط الاستثماري العالمي في التكنولوجيا المالية قد شهد زيادة معتبرة، نظراً لزيادة الاهتمام بالابتكار والتطوير في مجال الخدمات المالية والمصرفية، حيث ارتفع رأس المال المستثمر من 0.8 مليار دولار سنة 2013، إلى 23.1 مليار دولار خلال سنة 2018، وارتفع إجمالي عدد الصفقات من 102 صفقة خلال سنة 2013 إلى 357 صفقة سنة 2018. والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

**2- نمو اعتماد التكنولوجيا المالية في العالم:**

نوضحها من خلال الشكل الآتي:

**الشكل رقم 2: نمو اعتماد التكنولوجيا المالية خلال الفترة من 2015 إلى 2019**

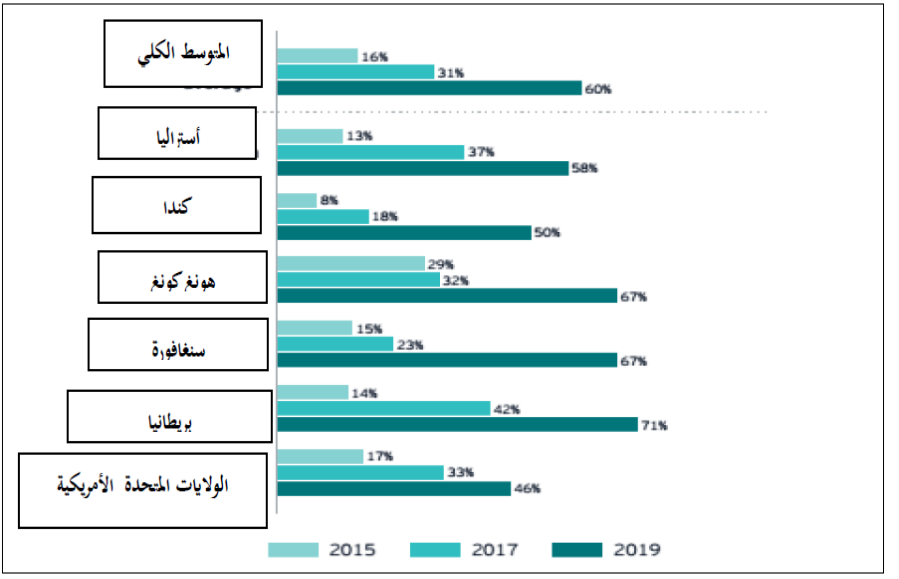


**Source: EY Building a better working world, Global Fintech Adoption Index 2019, P8, online:** https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/banking-and-capital-markets/ey-global-fintech-adoption-index.pdf

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن هناك انتشارا كبيرا للتكنولوجيا المالية في مختلف دول العالم، وقد شهدت بريطانيا أعلى نسبة نمو قدرت بـ 71٪ خلال سنة 2019 تلتها كل من سنغافورة وهونغ كونغ بـ67٪، ثم أستراليا بنسبة 58٪ فكندا بـــ50٪ ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 46٪.

**3- التكنولوجيا المالية في العالم العربي:** شهدت صناعة التكنولوجيا المالية انتشاراً كبيراً في مختلف دول العالم، وقد بلغ عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم العربي 105 شركة خلال سنة 2015، وتغطي هذه الشركات 12

دولة، والشكل الآتي يوضح ذلك: الشكل رقم 3: عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم العربي

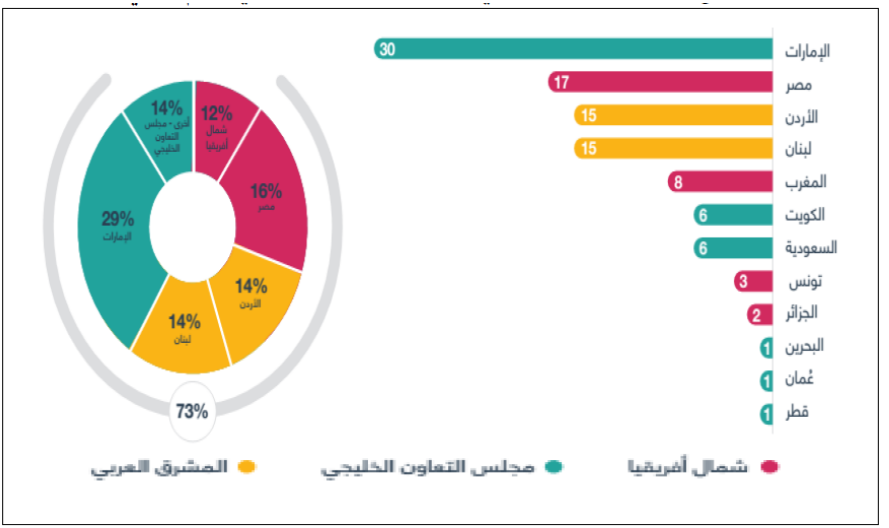


**المصدر: تقرير بيفورت وومضة (2016)، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص: 14. من الموقع:**

https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/publication_files/ar_fintechmena_wamda.pdf **تاريخ الاطلاع: 2019/07/19**

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن دولة الإمارات تحتل الصدارة في عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم العربي تليها مصر ثم الأردن ولبنان، أما باقي دول العالم العربي فتعرف انخفاضاً في عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وتعد هذه الأسواق الأربعة المراكز المحتملة للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تمتلك هذه المناطق البيئات الحاضنة الأكثر تقدماً للشركات الناشئة بفضل الدعم الحكومي لها وانخراط القطاع الخاص.

## المحور الثاني: الشمول المالي في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في إرسائه

يعتبر الشمول المالي الرقمي محور اهتمام مختلف دول العالم، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي تشهده الصناعة المالية وانتشار استخدام المنتجات المالية حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية مما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وفيما يأتي عرض لواقع الشمول المالي في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في إرسائه.

### أولاً-مفهوم الشمول المالي:

**-1- تعريف الشمول المال:** لقد تعددت تعريف الشمول المالي وفيما يلي نذكر أهمها:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم –المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة"(Jukan & Softić, 2016, p. 57 )، فالشمول المالي هو استراتيجية طويلة الأجل، تهدف إلى توفير الخدمات المالية التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع ومنهم شريحة الفقراء، لذلك يجب أن يكون المنتج المالي ميسور التكلفة ويتميز بالجودة(Akhil , 2013, p. 55)؛

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"(شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 106)؛

من خلال هاذين التعريفين يتضح لنا بأن الشمول المالي هو: "القدرة على إيصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع وبأقل تكلفة".

**-2- أبعاد الشمول المالي:** لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية الآتية (شنبي و بن لخضر، 2018، الصفحات 109-111):

**الوصول للخدمات المالية:** يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي؛

**استخدام الخدمات المالية:** يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

**جودة الخدمات المالية:** جودة الخدمات المالية يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية المقدمة(Meldina Kokorović& Amra , 2016, p. 57).

**-3- أهمية الشمول المالي:** تكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 94):

**الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي؛

**الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** يسهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛

**الشمول المالي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**: تعميم الخدمات المالية يسهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو، كما يسهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود.

**ثانياً- مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي**: من أجل توضيح واقع الشمول المالي في العالم العربي نتناول فيما يلي عرضاً لأهم مؤشراته:

**1- المدفوعات الرقمية:** يوضح الشكل الآتي واقع المدفوعات الرقمية في العالم.

**الشكل رقم 4: نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية**

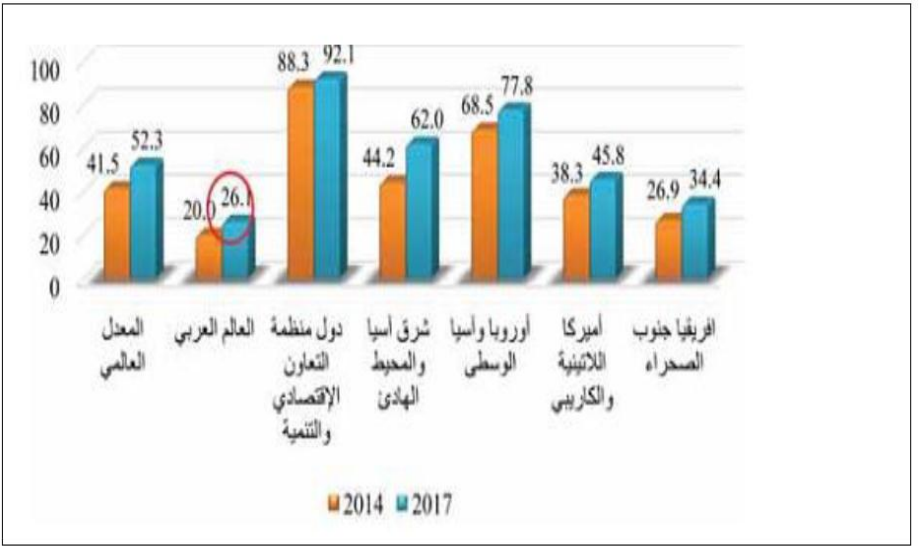


**المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات، 2019 جانفي، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 458، ص: 17.**

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن العالم العربي قد شهد ارتفاعاً فيما يتعلق بإجراء عمليات مدفوعات رقمية من 20٪ خلال سنة 2014 إلى 26٪ خلال سنة 2017، غير أن هذه النسبة تبقى ضئيلة على المستوى العالمي.

**2- القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير:** يوضح الشكل الموالي مؤشر القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية، حيث نلاحظ بأن القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية قد شهدت تحسناً إيجابياً، إذ ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الحسابات المصرفية الرسمية من 43٪ سنة 2014 إلى 47٪ سنة 2017، كما ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الهاتف الجوال من 5٪ سنة 2014 إلى 8٪ سنة 2017، في حين نلاحظ تراجعاً في نسبة التحويلات النقدية من 52٪ سنة 2014 إلى 45٪ خلال سنة 2017.

**الشكل رقم5: القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية**

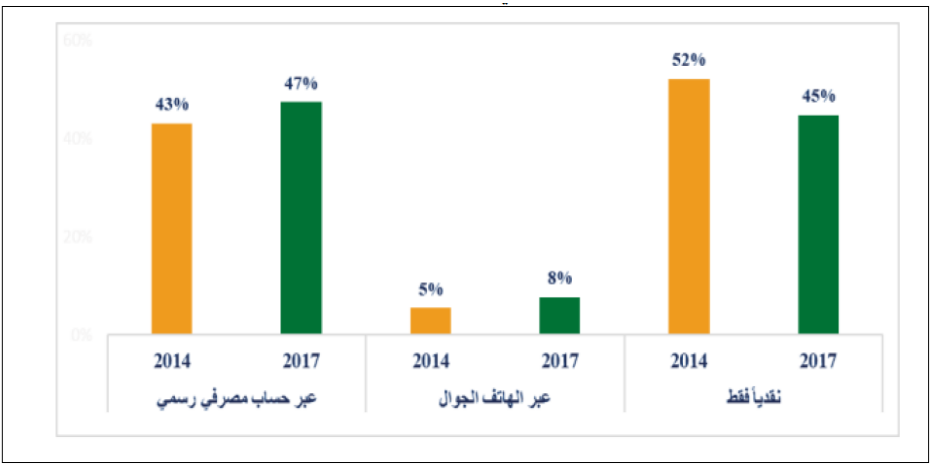


**المصدر: يسر، برنيه، و رامي، عبيد، وحبيب، أعطيه (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص: 20.**

### 3-استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي:

يوضح الشكل الموالي نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في العالم العربي.

**الشكل رقم 6: نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية خلال سنة 2017**

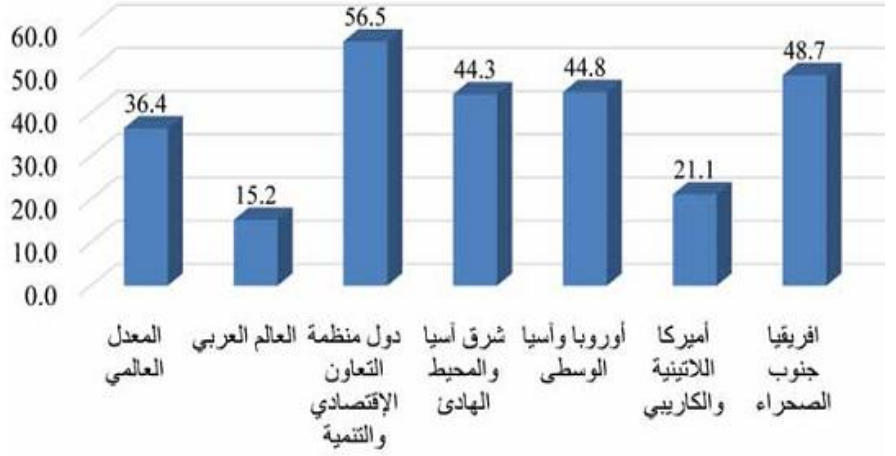


**المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات. (جانفي، 2019). واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. مجلة إتحاد المصارف العربية (458)، ص: 18.**

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية سنة 2017 قدر بـ15.2٪ وتمثل النسبة الأدنى على المستوى العالمي.

### 4- الاقتراض بواسطة بطاقة الائتمان:

يحتل العالم العربي المرتبة الأخيرة فيما يتعلق بمؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أو عبر بطاقة الائتمان فوق سن 15 رغم الجهود التي تبذلها المصارف والبنوك المركزية العربية لتحفيز الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشكل التالي يوضح ذلك.

**الشكل رقم 7: الاقتراض بواسطة بطاقة الائتمان فوق سن 15**

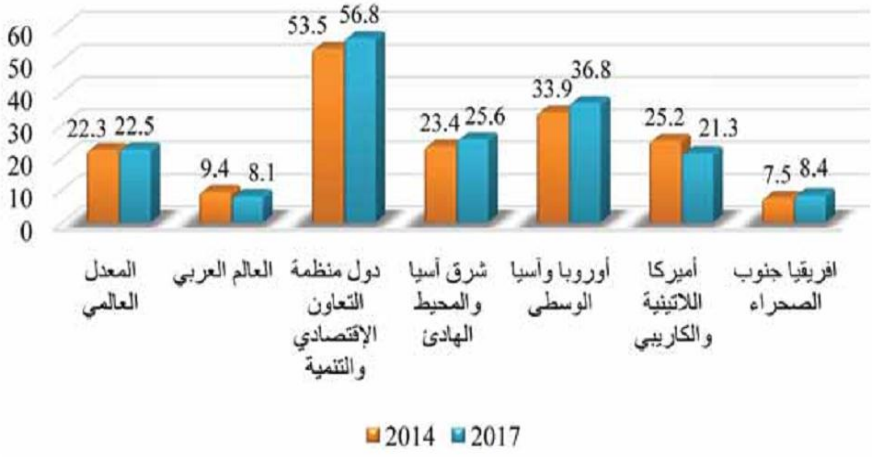


**المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات. (جانفي، 2019). واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. مجلة إتحاد المصارف العربية (458)، ص: 14.**

## ثانياً- التكنولوجيا المالية كآلية لإرساء الشمول المالي في العالم العربي:

رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، مما يتطلب بذل الجهود من أجل تعزيزه وإرساء دعائمه، وتعتبر التكنولوجيا المالية مطلباً ضرورياً وهاماً يجب تفعيله في العالم العربي، ويرجع ذلك لأهمية نشاط شركات التكنولوجيا المالية حيث تسمح بتحقيق الأهداف التالية (سعد، http://www.vapulus.com/ar):

**1- تقدم حلولًا وبدائل بسيطة:** تقوم التكنولوجيا المالية بتقديم حلولًا تناسب المستهلكين، كما تطور كافة الأدوات المالية التي تسيطر عليها البنوك، مثل عمليات التحويل المالي، وبطاقات الائتمان التجارية وغيرها من الأدوات، وذلك من أجل توفير بدائل مفيدة للمستهلك وسهلة في الاستخدام، وذلك مثل شركة ترانسفير وايز التي استطاعت خفض قيمة عمليات التحويل المالي بشكل كبير بعيداً عن البنوك وطرق التحويل التقليدية؛

**2-تميزها بالعالمية:** تتميز التكنولوجيا المالية بتوفير خدماتها المالية عالميًا، حيث تتم جميع الخدمات عبر الانترنت وعبر الهواتف المحمولة، مما يمكن أي شخص من القيام بالخدمة التي يريدها بسرعة وفي أي مكان فقط من خلال اتصاله بالأنترنت؛

**3-وسيلة منخفضة التكلفة:** تقدم التكنولوجيا المالية حلولًا منخفضة التكلفة مقارنة بالخدمات المالية للبنوك والخدمات المالية التقليدية، فالفوائد المتوقعة من التمويل الرقمي لا يمكن أن تتحقق بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديمها الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو معدومة(Peterson, 2018, pp. 330-331)؛

**4-تعد وسيلة آمنة:** تتميز الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية بالأمان أكثر من الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يمكنك استخدام العملات المشفرة في التكنولوجيا المالية، مثل عملة البيتكوين، والتي تتم من خلال تقنية البلوكتشين، وتوفر لك أمان وحماية وثقة أثناء تحويل الأموال؛

5 **-جودة خدماتها والتحسين المستمر فيها:** تقدم شركات الفينتك خدمات مالية متطورة باستمرار، كما تحرص على توفير كافة التحسينات اللازمة والتي تلبي احتياجات العملاء، حيث تشهد تطوراً مستمراً في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

## المحور الثالث: تجربة مملكة البحرين في تفعيل التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي الرقمي:

حضيت صناعة التكنولوجيا المالية باهتمام كبير من قبل حكومات الدول، حيث تسمح بتعميم الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، وابتكار منتجات مالية ملائمة وبتكاليف مناسبة، مما يسهم في الرفع من أداء القطاع المالي وتحقيق استقراره، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر مملكة البحرين من بين الدول التي أولت اهتماماً كبيراً بالتكنولوجيا المالية، إذ تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي، ومن خلال هذا المحور سنوضح أهم الإجراءات التي قام بها مصرف البحرين المركزي لتفعيل التكنولوجيا المالية من أجل دعم الشمول المالي والإنجازات التي حققها:

**أولاً- إجراءات تفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي بمملكة البحرين:** بغرض تعزيز وإرساء الشمول المالي بمملكة البحرين عمل مصرف البحرين المركزي على بذل مجهودات معتبرة لتفعيل التكنولوجيا المالية، من خلال الاهتمام بالابتكار والتطوير في مجال الخدمات المالية والمصرفية، إضافة إلى اعتماد عدة إجراءات نوردها فيما يلي:

**1- تفعيل الأرضية القانونية:** من بين أهم الآليات القانونية التي سمحت بتفعيل التكنولوجيا المالية إصدار مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي سنة 2017 قراراً بإنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، إضافة إلى إعداد مبادرة تؤسس لبيئة رقابية جديدة (Regulatory Sandbox Framework) وفيما يلي توضيح أكثر (مصرف البحرين المركزي، 2018، صفحة 62):

**إنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار:** تعمل هذه الوحدة على إجراء أبحاث السوق حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع السياسات التنظيمية التي من شأنها دعم بيئة التكنولوجيا المالية وتعزيز الاستقرار المالي، إضافة إلى فحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، ودراسة الخدمات أو المنتجات الجديدة أو المبتكرة، كما تقوم بالتواصل والتنسيق مع منظمات رقابية دولية لتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، وتعمل مع مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية لدعم وتطوير بيئة التكنولوجيا المالية في البحرين.

**البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية:** قام مصرف البحرين سنة 2017 بإعداد مبادرة جديدة تؤسس لبيئة رقابية جديدة (Regulatory Sandbox Framework)، لتمكين المشروعات الناشئة وشركات التقنيات المالية من اختبار وتجربة مشاريعها لابتكار حلول القطاع المالي، وتتركز البيئة التجريبية على ثلاثة معايير تتضمن مايلي (برنيه و عبيد حبيب أعطيه، 2019، صفحة 51):

**الابتكار:** يجب أن يكون الحل مبتكراً أو مختلفاً بشكل كبير عن الحلول الحالية المتوفرة، أو يقدم استخداما جديدا للتقنيات الحالية؛

**فائدة العملاء:** يجب أن يقدم الحل مزايا مباشرة أو غير مباشرة للعملاء؛

**الاختبار الفني**: يجب أن يكون الحل قد تم اختباره تقنياً في بيئة المختبر، وينبغي إتاحة هذه النتائج لمصرف البحرين المركزي.

**2- منصات التمويل الجماعي** (Crowdfunding): أصدر مصرف البحرين المركزي التعليمات الخاصة بمنصات التمويل الجماعي لغايات الإقراض التقليدية والإسلامية. حيث ستتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين والمنطقة من حشد تمويل تقليدي أو تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال التمويل الجماعي. حيث يجب أن تكون الشركات التي تشغل منصة تمويل/إقراض إلكترونية مرخصة في البحرين بموجب التعليمات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (برنيه، عبيد، و أعطيه، صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 52).

**3- تطوير نظام الدفع الإلكتروني**: تسعى مملكة البحرين لتطوير نظم الدفع الالكتروني بغرض تحسين الخدمات المصرفية، وتسهيل عملية تحويل الأموال بما يدعم الاقتصاد، ويسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، ومن أبرز تطبيقات الدفع الالكتروني في البحرين بوابة بنفت، التي تعتبر وسيلة رئيسية في إنجاز كافة المعاملات المالية الإلكترونية، وشركة Vapuius التي تأسست سنة 2016، وهي متخصصة في خدمات الدفع الإلكتروني(الامام، أبرز تطبيقات الدفع الإلكتروني في البحرين)؛

**4- لجنة المرأة البحريني في قطاع التكنولوجيا المالية**: قام مجلس التنمية الاقتصادية بتأسيس لجنة مكونة من مجموعة نساء بحرينيات من عدة جهات، يعملن في مجال التكنولوجيا المالية. لتحفيز المرأة على العمل في هذا المجال وتحسين فرص وصولها إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مصرف البحرين المركزي، 2018، صفحة 66).

**ثانياً-إنجازات مملكة البحرين في مجال إرساء الشمول المالي**: تتمثل أهم هذه الإنجازات فيما يلي(مصرف البحرين المركزي، 2018، صفحة 67):

**-1- إنشاء مركز وشركات للتكنولوجيا المالية:** تم تأسيس خليج البحرين للتكنولوجيا المالية في فيفري 2018، ويعتبر أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(حرفوش، 2019، صفحة 738)، وسيتيح الفرصة لتطوير وتسريع شركات التكنولوجيا المالية، حيث سيقوم تحالف التكنولوجيا المالية بدمج خليج البحرين للتكنولوجيا المالية في العديد من منصات التكنولوجيا المالية بما فيها منصات سلاسل الكتل الرقمية "Blockchain"، وتكنولوجيا التأمين، والتكنولوجيا التنظيمية وغيرها، مما يسمح بتطوير الخدمات المالية وتقليص فترة الوصول إلى الأسواق إضافة إلى تقليل تكاليف تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير، كما تحتضن مملكة البحرين المقر الإقليمي لشركة بيتابس (PayTabs)، وهي شركة تقدم نظاما لخدمات الدفع الإلكتروني مع توفير حماية ضد عمليات الاحتيال، ما يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحصيل أموالها بشكل سريع وآمن وبتكلفة منخفضة، وتأسست شركة بيتابس بتمويل من مركز أرامكو لريادة الأعمال في السعودية، ينصب تركيز بيتابس حالياً على العمل في الأسواق الناشئة والأسواق النامية (مجلس التنمية الاقتصادية، 2017، الصفحات 29-30)؛

**-2- ابرام عدة اتفاقيات لتفعيل التكنولوجيا المالية:** تم توقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى تشجيع وتسهيل الابتكار المالي في الخدمات المالية بين سوق أبو ظبي العالمي ومصرف البحرين المركزي في 11 نوفمبر 2018، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصرف البحرين المركزي وسلطة النقد السنغافورية في 13 نوفمبر 2018؛ لتعزيز الابتكار في الخدمات المالية بين البلدين.

**-3-تحسن مؤشرات الشمول المالي في مملكة البحرين:** يظهر ذلك من خلال ما يلي:

- **مؤشر المدفوعات الرقمية:** شهد مؤشر المدفوعات الرقمية في مملكة البحرين تطوراً، حيث احتلت مملكة البحرين المرتبة الثانية بنسبة 84٪ فيما يخص نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية بعد الإمارات العربية المتحدة سنة 2017.(إدارة الأبحاث والدراسات، 2019، صفحة 18)

- **مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:** نوضحه من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم 8: نسبة المقترضين أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية**

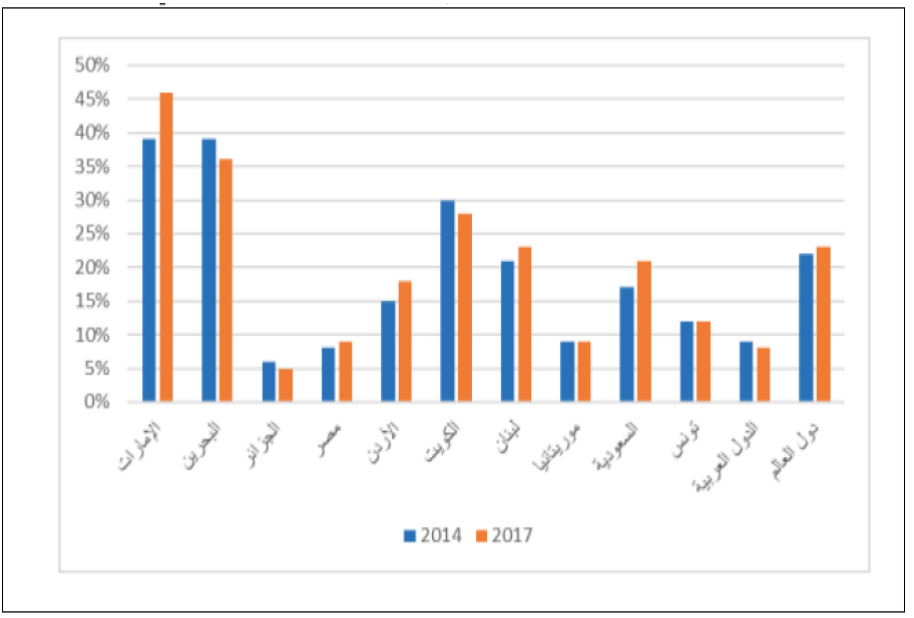


**المصدر: يسر، برنيه، و رامي، عبيد، وحبيب، أعطيه (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص: 19.**

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة قد شهدت تفاوتاً بين الدول العربية، وقد احتلت مملكة البحرين المرتبة الثانية بنسبة 36٪ بعد الإمارات العربية المتحدة التي حققت أعلى نسبة اقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، حيث بلغت 46٪؛ ويرجع ذلك لزيادة اهتمام مملكة البحرين وأيضاً الإمارات العربية المتحدة بتفعيل التكنولوجيا المالية كما نلاحظ بأن أقل نسبة كانت في الجزائر.

**– مؤشر استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي:** تحتل مملكة البحرين المرتبة الثالثة بنسبة 34.9٪، فيما يخص نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي، حيث تحتل الإمارات العربية المتحدة

المرتبة الأولى وتليها المملكة العربية السعودية بنسبة 35.7٪، وسجلت أدنى نسبة في الجزائر بقيمة 4.7٪. والشكل الآتي يوضح ذلك:

**الشكل رقم 9: نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية خلال سنة 2017.**

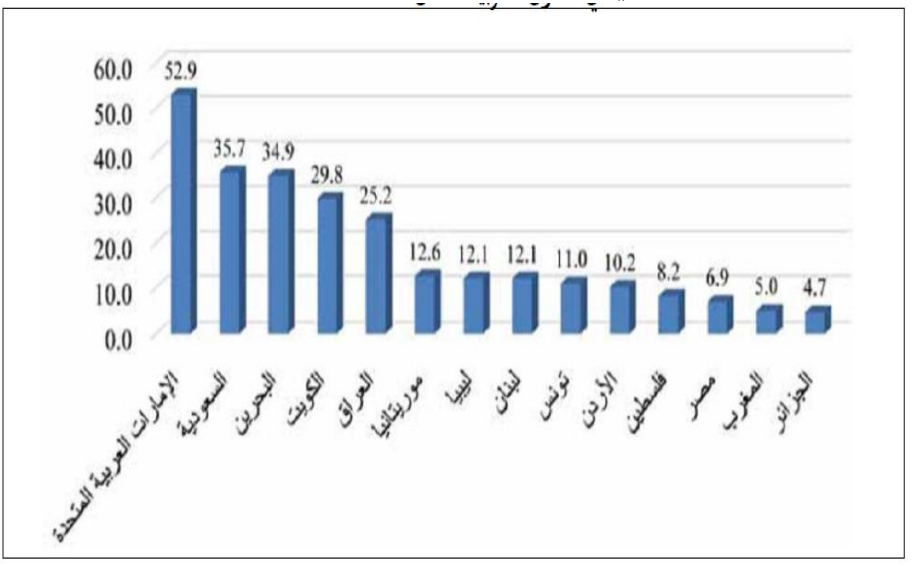


**المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات. (جانفي، 2019). واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. مجلة إتحاد المصارف العربية (458)، ص: 19.**

## خاتمة ونتائج الدراسة:

ساهم التطور السريع للتكنولوجيا المالية في ظهور العديد من الخدمات المالية المبتكرة، مما سمح بتعزيز الشمول المالي، حيث تقلصت العديد من القيود التي تعيق إمكانية الحصول على الخدمات المالية، الأمر الذي نتج عنه قيام مختلف حكومات دول العالم ببذل مجهودات معتبرة لمواكبة الثورة الرقمية، وتعتبر الدول العربية من بين الدول التي تولي اهتماما كبيراً لدعم الشمول المالي، من خلال المجهودات التي تبذلها حكوماتها، حيث حققت مملكة البحرين تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي الرقمي، ويرجع ذلك لجهود مصرف البحرين المركزي من أجل تفعيل التكنولوجيا المالية، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها فيما يلي:

- **نتائج الدراسة:**

- تعتبر التكنولوجيا المالية أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، حيث تسمح بتسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية، مما يسهم بوصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع؛
- إرساء دعائم الشمول المالي في العالم العربي مرهون بالاهتمام بصناعة التكنولوجيا المالية، والعمل على دعم برامج محو الأمية لنشر المعرفة والمعلومات، وبالتالي إشراك جميع شرائح المجتمع؛
- تمكنت مملكة البحرين من تحقيق تقدم ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي الرقمي، ويرجع ذلك لجهود مصرف البحرين المركزي في توفير بيئة تنظيمية وفعالة لإرساء الشمول المالي؛
- يعتبر خليج البحرين للتكنولوجيا المالية أحد أهم الإنجازات التي حققتها مملكة البحرين، حيث يعد أكبر مركز مخصص للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- بغرض إرساء الشمول المالي الرقمي في مملكة البحرين أصدر مصرف البحرين المركزي قراراً بإنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، تقوم بإجراء أبحاث حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من التكنولوجيا الناشئة؛

**توصيات الدراسة:** على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة نقترح التوصيات الآتية:

- ضرورة الاهتمام بنشر الثقافة المالية في المجتمع العربي، من أجل تعزيز ثقة العملاء في النظام المالي؛
- توفير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات المجتمع وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي، والاستفادة من تطبيق التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية وتطبيقها في الدول العربية؛
- ضرورة تعزيز البرامج الحكومية الإلكترونية الذكية وتوسيع نطاقها، والعمل على توفير بيئة قانونية وتشريعية تعزز الشمول المالي.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولا: المراجع باللغة العربية


1. إدارة الأبحاث والدراسات. (جانفي، 2019). واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. *مجلة إتحاد المصارف العربية*(458).
2. حيزية بنية، وابتسام عليوش قربوع.(2018). تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) .*مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 7(3)، الصفحات 36-60.*
3. سعيدة حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. *مجلة آفاق علمية، 11* (03)، الصفحات 724-744.
4. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، 03*(02)، صفحة 106.
5. لزهاري زواويد، ونفيسةحجاج .(2018) .التكنولوجيا المالية ثورة الدفع...الواقع والآفاق . *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07(03)*، الصفحات 61-85.
6. مليكة بن علقمة، ويوسف سائحي.(2018)).دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية .*مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07* (03)، الصفحات 86-107.
7. وهيبة عبد الرحيم، وأشواقبن قدور.(2018).توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة .*مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07(03)، الصفحات 11-35.*
8. يسر، برنيه، و رامي، عبيد، وحبيب، أعطيه (2019). *الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب.* صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
9. اتحاد المصارف العربية .(04 09 ,2018) .*ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية*. تاريخ الاسترداد 0911، 2019 من
http://www.uabonline.org/ar/research/financial/
10. الامام أسماء .*أبرز تطبيقات الدفع الالكتروني في البحرين*.تاريخ الاسترداد 11 11, 2019
https://www.vapulus.com/ar
11. مجلس التنمية الاقتصادية .(2017) .*التقرير السنوي لقطاع الخدمات المالية*.مملكة البحرين، تاريخ الاسترداد 16 2019,12 من

https://www.bahrainedb.com/EDB_AnnualReport_2017/?page=fs_in_focus_bahrain_fintech_bay&lang=ar

12.مصرف البحرين المركزي .(2018) .*التقرير السنوي .2018*. البحرين، تاريخ الاسترداد 16 2019,12 من https://www.cbb.gov.bh/ar

13.ميساء سعد. أهمية التكنولوجيا المالية. تاريخ الاسترداد 17 12, 2019 من *http://www.vapulus.com/ar*

## ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية:

14. Jukan, M., & Softić, A. (2016). Comparative Analysis Of Financial Inclusion In Developing Regions Around The World. *Economic Review Journal of Economics and Busines, 14*(02), pp. 56-65.
15. Akhil, D. (2013). Financial Inclusion Issues and Challenges. *International Journal Of Technology, 04*(02), pp. 54-59.
16. Meldina Kokorović , J., & Softić, A. (2016, November). Comparative Analysis Of Financial Inclusion In Developing Regions Around The World. *Economic Review Journal of Economics and Busines, 14*(02), pp. 56-65.
17. Peterson, K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review, 18*(04), pp. 329-340.